

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز :-

وكيلته المحامية

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في
القرار الصادر عن محكمة أمن الدولة بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٩ في
القضية رقم (٢٠١٣/٥٩٩١) المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة لمدة
خمس سنوات والغرامة والرسوم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار

المطعون فيه لأسباب تتلخص بما يلي :-

أولاً :- أخطأت محكمة أمن الدولة وجانبت الصواب باعتمادها بقرار
تجريم المميز الصفة المعدلة بالاستناد إلى الضبط (١/ن)
المبرز بوساطة الشاهد الرقيب

ثانياً :- وبالتناوب ، فقد أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانتها للمميز بالوصف المعدل بالاستناد إلى الضبط (ن/١) وباعتبارها أن المميز قام بتقديم الهيروين المخدر للشاهد بمقابل .

ثالثاً :- أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانتها للمميز بالصفة المعدلة بالاعتماد على الضبط (ن/٢) والمبرز بوساطة الشاهد والذي أكد أن المعلومات وردتهم ضد المتهم الثاني وأن المدعو مطلوب لديهم بعدة قضايا .

رابعاً :- إن قرار محكمة أمن الدولة جاء خالياً من الأسباب الموجبة له وغير مغلل تعليلاً سائغاً وغير مسبب ومتناقض .

خامساً : أخطأت محكمة أمن الدولة وجانبت الصواب بإدانتها للمميز بالوصف المعدل بالاستناد إلى كافة وقائع وبيانات هذه القضية وجاء قرارها مشوباً بعيب الفساد في الاستدلال .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة كانت وبقرارها رقم (م/ع/٣٢١٦/٢٠١٣/أمن دولة) تاريخ بلا قد أحالت المتهمين .

١. المتهم :

٢. المتهم :

٣. الظنين :

٤. الظنين

٥. الظنين :

٦. الظنين

ليحاكموا لدى تلك المحكمة عن :-

١. بيع مادة مخدرة بقصد الاتجار مكررة مرتين خلافاً لأحكام المادة (٢/أ/٨) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته بالنسبة للمتهم الأول حسن سالم .

٢. حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٢٤ و ٢/أ/٨) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالنسبة للمتهمين

٣. حيازة مادة مخدرة بقصد التعاطي خلافاً لأحكام المادة (١٤/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالنسبة للأظناء

٤. تعاطي المواد المخدرة خلافاً لأحكام المادة (١٤/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالنسبة للأظناء

نظرت محكمة أمن الدولة الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٩ وفي القضية رقم (٢٠١٣/٥٩٩١) أصدرت حكمها ، حيث توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

المتهم الأول من أصحاب السوابق بالاتصال بجرائم المواد المخدرة وبناءً على المعلومات الواردة إلى إدارة مكافحة المخدرات بقيامه ببيع مادة الهيروين المخدرة داخل خيمة في منطقة الموقر فقد جرى وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٢ تكليف عنصر الإدارة للقيام بدور المشتري وتم تزويده بـ (٢٥)

ديناراً من خزينة الإدارة وبالفعل قام بمقابلة المتهم الأول داخل الخيمة وقام المتهم الأول بتقديم قصديرتين تحتويان على مادة الهيروين المخدرة مقابل مبلغ (٢٥) ديناراً قام عنصر الإدارة بدفعها له .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ قام عنصر الإدارة بالتوجه إلى الخيمة التي في داخلها المتهم الأول وتمكن من مقابله وقام المتهم الأول بتقديم قصديرتين تحتويان على مادة الهيروين المخدرة بمبلغ (٢٥) ديناراً .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ وبناءً على المعلومات الواردة إلى إدارة مكافحة المخدرات ، بقيام المتهم الأول ببيع مادة الهيروين على المتعاطين داخل الخيمة على طريق الموقر وبجانبتها غرفتين مهجورتين حيث تم التحرك إلى مكان تواجدته وألقي القبض عليه وضبط بحوزته على قصديرتين من مادة الهيروين المخدرة ، وبتفتيش الخيمة تم ضبط كيس بداخله (٢٤) قصديرة تحتوي على مادة الهيروين المخدرة والتي كان المتهم الأول يحوزها داخل الخيمة وبتفتيش الغرفتين المهجورتين بالقرب من الخيمة ، فقد تم إلقاء القبض على الأظناء، وبتفتيش الأظناء الأول والثاني والثالث فقد ضبط بحوزة كل منهم على قصديرة تحتوي على مادة الهيروين المخدرة والتي كانوا يحوزونها بقصد التعاطي ، وبالتحقيق مع الظنين الرابع اعترف بتعاطيه لمادة الهيروين المخدرة وبالتحقيق مع المتهم الأول ادعى بأن المضبوطات من المواد المخدرة تعود للمتهم الثاني وعلى إثر ذلك جرت الملاحقة .

طبقت محكمة أمن الدولة القانون على الواقعة الجرمية التي قنعت بها ووجدت ما يلي :-

أولاً :- بالنسبة للتهمة الأولى المسندة للمتهم الأول :-

تجد المحكمة وبما لها من سلطة في وزن البينة وتقدير الدليل بأن الأفعال التي اقترفها المتهم الأول والمتمثلة بقيامه وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٢ بتقديم مادة الهيروين المخدرة لعنصر الإدارة مقابل مبلغ (٢٥) ديناراً كما أنه وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ قام المتهم الأول بتقديم قصديرتين تحتويان على

مادة الهيرويين المخدرة إلى عنصر الإدارة داخل خيمة في منطقة الموقر مقابل مبلغ (٢٥) ديناراً تشكل كافة أركان وعناصر جناية تقديم مادة مخدرة مقابل الثمن خلافاً لأحكام المادة (١/أ/٩) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته مكررة مرتين وقد ثبت للمحكمة توافر هذه التهمة من خلال شهادة شاهد النيابة النقيب والرقيب ومن خلال الضبطيين المبرزين (ن/١ و ن/٢) ومن خلال مجمل البيانات الخطية والشخصية المطروحة في أوراق الدعوى مما يقتضي تعديل الوصف القانوني للتهمة الأولى المسندة للمتهم الأول على هذا الأساس حيث إنها جاءت ثابتة بحقه لتوافر أركانها وعناصرها وهي :-

١. الركن المادي والمتمثل بارتكابه فعل من الأفعال الواردة بالمادة (١/أ/٩) من قانون المخدرات والمتمثلة بقيامه تقديم مادة الهيرويين المخدرة إلى عنصر الإدارة مكررة مرتين وقد ثبت ذلك من خلال مجمل البيانات الخطية والشخصية .

٢. التقرير الفني والذي يبين بأن المواد المضبوطة تحتوي على مادة الديامورفين المعروفة باسم الهيرويين المخدر .

٣. الركن المعنوي بعنصرية العلم والإرادة وثبت أنه يعلم بأن المواد التي قام بتقديمها إلى عنصر الإدارة هي مادة الهيرويين المخدرة وقد اتجهت إرادته الحرة الواعية إلى ذلك .

لذا تجد المحكمة بأن أركان وعناصر التهمة المسندة إليه بوصفها المعدل بواقعتين متوافرة بحقه مما يقتضي تجريمه بها .

ثانياً :- بالنسبة للتهمة الثانية المسندة للمتهم الأول :-

تجد المحكمة وبالقدر المتيقن بها من الوقائع الثابتة بأنه وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ وبإلقاء القبض على المتهم الأول فقد جرى تفتيش خيمته وضبط في داخلها على (٢٤) قصديرة تحتوي على مادة الهيرويين المخدرة

وتم ضبط بيده قصبيرتين تحتويان على مادة الهيرويين المخدرة فإن هذه الأفعال جاءت لتشكل بمجملها كافة أركان وعناصر تهمة جنحة حيازة مادة مخدرة خلافاً لأحكام المادة (٧) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته مما يقتضي تعديل الوصف القانوني على هذا الأساس وإدانتها بحدودها .

ثالثاً :- بالنسبة للمتهم الثاني فيما يتعلق بالتهمة الثانية المسندة إليه :-

تجد المحكمة بأن البينة التي ساقته النيابة لإثبات التهم الواردة بحقه قد اقتصر على مجرد ما ورد بحقه من أقوال المتهم الأول وهي على فرض صحتها لا تعدو أن تكون مجرد أقوال متهم ضد متهم آخر لا يمكن الاعتماد عليها في الإدانة طالما لم تتأيد بأية بينة أو قرينة أخرى مما يقتضي إعلان براءته منها .

رابعاً :- بالنسبة للظنين الأول فيما يتعلق بالتهمتين الثالثة والرابعة المسندتين إليه :-

تجد المحكمة أن أركان وعناصر هاتين التهمتين ثابتتين بحقه من خلال اعترافه الواضح والصريح أمام المحكمة والذي أخذت به المحكمة مما يقتضي إدانتها بهما .

خامساً :- بالنسبة للظنين الثاني فيما يتعلق بالتهمتين الثالثة والرابعة المسندتين إليه :-

تجد المحكمة أن أركان وعناصر هاتين التهمتين ثابتتين بحقه من خلال اعترافه الواضح والصريح أمام المحكمة والذي أخذت به المحكمة مما يقتضي إدانتها بهما .

وحيث إن الظنين الثاني قد ضبط متعاطياً للمرة الأولى الأمر الذي يقتضي وقف ملاحقته عن التهمة الرابعة المسندة إليه عملاً بأحكام المادة (٢/د/١٤) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

سادساً :- بالنسبة للظنين الثالث فيما يتعلق بالتهمتين الثالثة والرابعة المسندتين إليه :-

تجد المحكمة أن أركان وعناصر هاتين التهمتين ثابتتين بحقه من خلال اعترافه الواضح والصريح أمام المحكمة والذي أخذت به المحكمة مما يقتضي إدانته بهما .

سابعاً :- بالنسبة للظنين الرابع فيما يتعلق بالتهمة الرابعة المسندة إليه :-

تجد المحكمة أن أركان وعناصر التهمة المسندة إليه ثابتة بحقه من خلال اعترافه الواضح والصريح أمام المحكمة والذي أخذت به المحكمة مما يقتضي إدانته بها .

وقضت بما يلي :-

أولاً :- بالنسبة للمتهم الأول :-

١. تعديل الوصف القانوني للتهمة الأولى المسندة إليه من جناية بيع مادة مخدرة بقصد الاتجار مكررة مرتين خلافاً لأحكام المادة (٢/أ/٨) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته إلى جناية تقديم مادة مخدرة بمقابل خلافاً لأحكام المادة (١/أ/٩) من القانون ذاته وذلك عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة (١٩٦١) وتعديلاته .

وتجريمه بالتهمة الأولى بوصفها المعدل وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة (١٩٦١) وتعديلاته .

٢. تعديل الوصف القانوني للتهمة الثانية المسندة إليه من جناية حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٢/أ/٨) و (٢٤) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته إلى جنحة حيازة مادة مخدرة دون أن يكون القصد منها الاتجار أو التعاطي خلافاً لأحكام المادة (٧) من القانون ذاته وذلك عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة (١٩٦١) وتعديلاته .

وإدانتته بالتهمة الثانية المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ألف دينار والرسوم .

ثانياً :- بالنسبة للمتهم الثاني :-

١. براءته من التهمة الثانية المسندة إليه لعدم كفاية الأدلة وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة (١٩٦١) وتعديلاته .

ثالثاً :- بالنسبة للظنين الأول :-

١. إدانتته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة خمسمئة دينار والرسوم وذلك عملاً بأحكام المادة (١/١٤) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة

(١٠٠) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح الحبس لمدة ستة أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٢. إدانته بالتهمة الرابعة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ألف دينار والرسوم وذلك عملاً بأحكام المادة (١٤/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح الحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٣. وعملاً بأحكام المادة (٧٢/١) عقوبات تطبق بحقه العقوبة الأشد دون سواها وهي الحبس لمدة ستة أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

رابعاً :- بالنسبة للظنين الثاني :-

١. إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ألف دينار والرسوم وذلك عملاً بأحكام المادة (١٤/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح الحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٢. وقف ملاحقته عن التهمة الرابعة المسندة إليه عملاً بأحكام المادة (٢/د/١٤) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

خامساً :- بالنسبة للظنين الثالث :-

١. إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ألف دينار والرسوم وذلك عملاً بأحكام المادة (١/١٤) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح الحبس لمدة ثمانية أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٢. إدانته بالتهمة الرابعة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ألف دينار والرسوم وذلك عملاً بأحكام المادة (١/١٤) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح الحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٣. وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تطبق بحقه العقوبة الأشد دون سواها وهي الحبس لمدة ثمانية أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

سادساً :- بالنسبة للظنين الرابع :-

١. إدانته بالتهمة الرابعة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ألف دينار والرسوم وذلك عملاً بأحكام المادة (١٤/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح الحبس لمدة ثمانية أشهر والغرامة مئة دينار والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة بالإجماع ما يلي :-

١. الحكم على المجرم (عن الواقعة الأولى) بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والغرامة المالية ثلاثة آلاف دينار والرسوم عملاً بأحكام المادة (٩/أ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة بحقه لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والغرامة المالية (١٥٠٠) دينار والرسوم .

٢. الحكم على المجرم (عن الواقعة الثانية) بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والغرامة المالية ثلاثة آلاف دينار والرسوم عملاً بأحكام المادة (١/أ/٩) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة (١٩٨٨) وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة بحقه لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والغرامة المالية (١٥٠٠) دينار والرسوم .

٣. وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تطبق بحقه العقوبة الأشد دون سواها وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والغرامة المالية (١٥٠٠) دينار والرسوم ، محسوبة له مدة التوقيف .

ثانياً :- مصادرة المواد المخدرة المضبوطة بهذه القضية .

لم يرتضِ المتهم / المحكوم عليه بالقرار فيما قضى به بمواجهته فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز جميعها :-

الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها والنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه وأن القرار غير معلل تعليلاً سائغاً وغير مسبب .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبيناتها كمحكمة موضوع يتبين :-

- من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد إن الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة أمن الدولة بالنسبة للمتهم / المميز ، جاءت مستمدة من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقد قامت محكمة أمن الدولة بتسمية هذه البيانات في متن قرارها وأخصها الاعترافات الصادرة عن الأظناء

، وشهادة كل من الرقيب ، والذي ذكر في شهادته أنه وبناءً على معلومات ومفادها إن المتهم الأول يقوم ببيع مادة الهيروين في منطقة الموقر داخل خيمة تعود له ويوجد بجانب الخيمة غرفتان مهجورتان كمكان للتعاطي وقد تم تكليفه من قبل النقيب للتوجه إلى تلك الخيمة من أجل شراء مادة الهيروين وكان برفقته أحد المصادر، وقد توجه بالفعل ودخل إلى الخيمة بعد أن تأكد أن المتهم في داخلها وشاهد المتهم المذكور ومجموعة من الأشخاص يجلسون في الخيمة وقد عرفت أن ثمن القصديرة (٢٥) ديناراً وقام بإعطاء المتهم مبلغ (٢٥) ديناراً ثمن القصديرة الواحدة حيث اشترى قصديرتين وفي المرة الثانية حضر إلى الخيمة ذاتها برفقة المصدر واشترى قصديرة هيروين من المتهم . وقد نظم ضبط بذلك وهو المبرز (١/ن) وكذلك الضبط مبرز (٢/ن) وأضاف بأنه شاهد المتهم داخل الخيمة يقوم ببيع أحد المتعاطين قصديرة ، وكذلك شهادة الشاهد النقيب

والذي ذكر في شهادته أنه بناءً على المعلومات الواردة للدائرة بوجود خيمة في منطقة الموقر تعود للمتهم ، ويقوم ببيع المواد المخدرة وبجانبيها غرفتان مهجورتان ، فقد تحرك مع زملاء له في الدائرة إلى تلك الخيمة وتم مدهمة الخيمة ، وألقى القبض على المتهم في داخلها وتم ضبط عدد من القصادير بحوزة المتهم المذكور ومبلغ (٢٠٤) دنانير يعتقد أنها من أموال بيع مادة الهيروين المخدرة وأوراق تعود لدفتر حسابات كما تم ضبط (٢٤) قصديرة بداخل كل واحدة مادة مخدرة بالإضافة إلى عدد من الإبر و (٤) غلب

حديدية عليها آثار حرق وثلاثة أكياس بداخلها ملح ليمون ومجموعة من القصادير المتناثرة ومعقاة يعتقد إنها استخدمت في تعاطي مادة الهيروين ، وكذلك كيس بداخله مادة لون أبيض يعتقد أنها من مادة الهيروين المخدرة وبتفتيش الغرف المهجورة القريبة من الخيمة ، تم إلقاء القبض على الأظناء وأن الظنين الثاني كان يقوم بحرق شيء على قصديرة وتم ضبطها وتم ضبط (٥٥) إبرة مستخدمة بتعاطي الهيروين ونظم الضبط المبرز (ن/٥) وتقرير فني صادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجرمية والذي يفيد بأن المادة المضبوطة تحتوي على مادة الهيروين المخدرة .

وحيث إن هذه البينات التي قدمتها النيابة العامة بحق المتهم / المميز جاءت متفقة مع بعضها البعض ومترابطة وتؤدي إلى الواقعة الجرمية التي اعتنقتها المحكمة بالنسبة للمتهم فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع تقرر محكمة أمن الدولة بما توصلت إليه من واقعة جرمية بالنسبة للمتهم / المميز

- من حيث التطبيق القانوني :-

فإن الأفعال التي أتاها المتهم / المميز والمتمثلة بتقديم مادة مخدرة إلى عنصر الإدارة مقابل مبلغ (٢٥) ديناراً ، وكذلك تقديم قصديرتين من المادة المخدرة مقابل الثمن ، هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جناية تقديم مادة مخدرة مقابل الثمن خلافاً لأحكام المادة (١/أ/٩) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ولدى تفتيش الخيمة العائدة للمتهم تم ضبط في داخلها (٢٤) قصديرة تحتوي مادة الهيروين المخدر، وضبط قصديرتين بيده تحتويان على مادة الهيروين المخدرة ، هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر حيازة مادة مخدرة خلافاً لأحكام المادة (٧) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية كما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه .

- من حيث العقوبة :-

نجد إن العقوبة المفروضة من قبل محكمة أمن الدولة على المتهم / المحكوم عليه تقع ضمن الحد القانوني للثمتين اللتين جرم وأدين بهما وبذلك يكون القرار موافقاً للقانون وأسباب التمييز لا ترد عليه مما يتعين ردها .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه فيما قضى به بمواجهة المتهم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٧ صفر سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٣٠/١١/٢٠١٤م.

عضو _____ و القاضي المترايس



عضو _____

عضو _____



عضو _____



عضو _____



رئيس الديوان

دق _____

ع . غ

